البيان
ملحق خاص

القمة العالمية للحكومات 2025

www.albayan.ae | @albayannews

الثلاثاء 12 شعبان 1446 | 11 فبراير 2025 | العدد 16303

برؤية محمد بن زايد وتوجيهات محمد بن راشد

الإمارات توحد جهود العالم لمستقبل أفضل للبشرية

«قمة الحكومات».. استشراف المستقبل وصناعة التغيير

دبي - وائل نعيم

برؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وبتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تنطلق، اليوم في دبي، فعاليات القمة العالمية للحكومات 2025، تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»، لتكتب قصة نجاح جديدة، تضاف إلى سجلها الزاخر في استشراف وصناعة المستقبل، بعد أن رسخت مكانتها بوصفها المنصة العالمية الأكثر تأثيراً، التي تجمع في دبي سنوياً كوكبة من قادة الدول ورؤساء الحكومات وصناع القرار وأصحاب الفكر لاستشراف المستقبل، ووضع الحلول الخلاقة والسباقة لأكثر قضايا البشرية إلحاحاً في مختلف المجالات.

وترجمت القمة العالمية للحكومات الرؤية السديدة لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، في تحقيق التكاتف الدولي، وتوحيد الجهود على رؤى واضحة وإيجابية لبناء المستقبل الأفضل للبشرية، وصناعة التغيير الإيجابي في مستقبل الحكومات من خلال طرح الرؤى الاستباقية والمبادرات الخلاقة والحلول المبتكرة للتحديات العالمية، واستطاعت جمع العالم بهدف تصميم وصياغة توجهاته المستقبلية، بما يسهم في تحقيق مستقبل أفضل للبشرية.

ومع انطلاقتها الجديدة في الدورة الحالية التي تبدأ اليوم وتستمر حتى بعد غدٍ الخميس، تشهد «القمة» مشاركة دولية قياسية، حيث تستضيف أكثر من 30 رئيس دولة وحكومة، كما تجمع 140 حكومة وأكثر من 80 منظمة دولية وإقليمية ومؤسسة عالمية، إضافة إلى نخبة من قادة الفكر والخبراء العالميين، وبحضور أكثر من 6000 مشارك.

وتضم القمة في دورتها الجديدة 6 محاور رئيسية، و21 منتدى عالمياً تبحث التوجهات والتحولات المستقبلية العالمية الكبرى في أكثر من 200 جلسة رئيسية حوارية وتفاعلية، يتحدث فيها 300 شخصية عالمية من الرؤساء والوزراء والخبراء والمفكرين وصناع المستقبل، إضافة إلى عقد أكثر من 30 اجتماعاً وزارياً وطاولة مستديرة بحضور أكثر من 400 وزير.

وخلال 12 عاماً، رسخت «القمة» مكانتها كأضخم وأهم حدث عالمي لصناعة المستقبل، ونجحت القمة منذ انطلاقها في عام 2013 في تعزيز مكانتها كأحد أبرز المنتديات العالمية تأثيراً وقدرة على صنع الفارق في استشراف المستقبل وطرح المبادرات الاستباقية.

«القمة » رسّخت مكانتها بوصفها المنصة العالمية الأكثر تأثيراً

داخل العدد

الإمارات تستنهض العالم لمواكبة التحولات الكبرى 02

محمد القرقاوي: القمة منصة عالمية للتخطيط لمستقبل البشرية 03

الإمارات ملتقى حوارات العالم ومنصة محورية للحكومات 04

الإمارات.. دور محوري ومؤثر في تعزيز التعاون الدولي 05

برؤية محمد بن زايد وتوجيهات محمد بن راشد.. دور عالمي لقمة الحكومات في رسم المستقبل

الإمارات تستنهض العالم لمواكبة التحولات الكبرى

القمة أصبحت مرجعاً عالمياً في بناء الشراكات ووضع حلول للتحديات وتصميم غد أفضل للبشرية

دبي - معن مظلوم

من جديد، تتجه أنظار العالم إلى الإمارات، اليوم، حيث تعقد القمة العالمية للحكومات دورتها الثانية عشرة في دبي، في خضم تحولات جذرية وسريعة تشهدها الدول والمجتمعات، تنبئ بعالم جديد بأدواته وفرصه وتحدياته.

ومن جديد، تعوّل حكومات العالم على القمة، التي أصبحت مرجعاً عالمياً للحكومات، لبناء الشراكات الدولية الفاعلة، واستشراف واستكشاف كل ما يأتي به المستقبل، ووضع الرؤى والحلول المبتكرة للتحديات الراهنة والمرتقبة، وصناعة وتصميم غد أفضل للبشرية.

وليس من قبيل المصادفة، أن تقود الإمارات، بنجاح منقطع النظير، هذا الحراك العالمي المحوري والمؤثر، على مدى 12 عاماً، فحضورها الفاعل على خريطة استشراف العالم، لا يزال يبهر القاصي والداني، ويتعاظم يوماً بعد يوم، بفضل نهج العمل الحكومي الرائد، الذي لطالما ميّز حكومة الإمارات، برؤية وتوجيهات قيادتها الرشيدة، والذي يرتكز على الحوكمة الفاعلة، وجودة الإدارة، ومواكبة المتغيرات بسرعة ومرونة، والاستعداد الدائم للمستقبل، الذي أصبح بلا شك، إحدى أدبيات الحكومة ومرادفاتها، ونهجاً استشرافياً في عملها، وفلسفة تعكس خططها ومشاريعها الكبرى، حتى تحول إلى إيمان مطلق بواقعيته على أرض الإمارات، وأساساً للانطلاق نحو آفاق أبعد مدى.

قفزات نوعية

ولقد ترجمت فرق العمل في حكومة الإمارات، توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في تحقيق التميز في الأداء الحكومي، عبر قفزات نوعية في الخدمات الحكومية، يلمسها المواطن والمقيم والزائر للدولة، معتمدة في ذلك على مبادرات ومشاريع استباقية، وخطط استراتيجية، تواكب بدقة التحولات العالمية الكبرى، وتركز على روافع النهوض المجتمعي، كمستقبل رأس المال البشري، والشباب، والتكنولوجيا والأنظمة الذكية، والاستدامة، والبيئة، والبنية التحتية، والصحة والتعليم، والطاقة، والأمن المائي والغذائي وغيرها، الأمر الذي قاد الدولة لتبوؤ مراكز الصدارة في العديد من مؤشرات التنافسية العالمية، حتى باتت اليوم، تمتلك أدوات المستقبل، وتسهم في صناعتها، بل وتعمل على تمكينها في مختلف المجتمعات حول العالم. كما قدمت حكومة الإمارات للعالم نموذجاً متقدماً في العمل الحكومي، تقتدي به عديد الدول، محوره تحقيق سعادة الإنسان، وتعزيز جودة حياته ورفاهيته، انطلاقاً من رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حين حدد سموه أدوار العمل الحكومي منذ أكثر من عقد، لتكون خريطة طريق للحكومات وأهدافها ومنطلقاتها، مشيراً سموه إلى أن «الحكومة ليست سلطة على الناس، ولكنها سلطة لخدمة الناس»، وأن حكومة المستقبل حكومة لا تنام، تعمل 24 ساعة في اليوم.. سريعة في معاملاتها.. قوية في إجراءاتها.. مبدعة.. تستجيب بسرعة للمتغيرات، وتبتكر حلولاً لكافة التحديات.. تسهل حياة الناس وتحقق لهم السعادة.

وبناء على ما تقدم، فإن ما حققته الإمارات من إنجازات في ميادين العمل الحكومي، ودورها الريادي المشهود لها عالمياً في تحقيق التنمية المستدامة وسعادة الإنسان، جعل منها نموذجاً استثنائياً للدول الساعية لضمان مستقبل أفضل وأكثر استدامة لمجتمعاتها، لتعكس بذلك المكانة العالمية المرموقة التي بلغتها، كنموذج للتطور والتنمية، حتى باتت اليوم شريكاً عالمياً في بناء وصناعة المستقبل.

ويدلل هذا الدور القيادي المتنامي للإمارات على حجم الثقة العالمية الكبيرة بنهج الدولة وجهودها وسياساتها، إذ تثبت مرة أخرى جدارتها في رسم السياسات والتوجهات وقيادة التحولات العالمية، من خلال نجاحها في حشد واحد من أكبر وأهم الملتقيات، التي تجمع رؤساء الدول والحكومات وصنّاع القرار وقادة الرأي حول العالم، عبر القمة العالمية للحكومات، التي تستضيف هذا العام أكثر من 30 رئيس دولة وحكومة، و140 حكومة وأكثر من 80 منظمة دولية وإقليمية ومؤسسة عالمية، إضافة إلى نخبة من قادة الفكر والخبراء العالميين، وبحضور أكثر من 6000 مشارك في مختلف جلسات ومنتديات القمة وحواراتها.

> الإمارات تقود بنجاح هذا الحراك العالمي المحوري والمؤثر على مدى 12 عاماً

> حكومة الإمارات قدمت للعالم نموذجاً متقدماً في العمل الحكومي محوره سعادة الإنسان

> المشاركة القياسية في القمة تعكس مكانة دبي كقدوة لمدن العالم في الانطلاق نحو المستقبل

كما يعكس الحضور الدولي القياسي، وغير المسبوق، في هذه القمة، التي تستضيفها «عاصمة المستقبل» دبي، وتنطلق تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»، تقدير العالم الكبير لنموذج هذه الإمارة «القدوة»، كمدينة تنطلق نحو المستقبل بتفكير متفرد، خارج الأطر التقليدية، حتى باتت اليوم إحدى أذكى مدن العالم، وأكثرها تنافسية وتطوراً واستعداداً للمستقبل، عملاً بفكر وتوجيهات «صانع المستقبل» صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، الذي يرى بأن «المستقبل سيكون لمن يستطيع تخيله وتصميمه وتنفيذه»، وأنه «لا يُنتظر»، بل «يُمكن تصميمه وبناؤه اليوم». ومن هذا المنطلق، لا تكل دبي عن سبر الفرص، ومواكبة المستجدات، وتمكين روافع التفرّد والابتكار والإبداع، حتى باتت في سباق دائم مع الزمن لتأكيد جاهزيتها للمستقبل، بل باتت بفكر قيادتها هي المستقبل، كما يشدد على ذلك سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، بقوله إن «دبي هي المستقبل.. والمستقبل هو دبي»، وتعزز هذا النهج بتأكيد سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، بأن «المستقبل في دبي بدأ بالفعل، والقادم أفضل في أجمل مدن الأرض».

وانطلاقاً من هذا الواقع، تستنهض الإمارات اليوم العالم من جديد، عبر القمة العالمية للحكومات، وفي توقيت بالغ الدقة، إلى تعزيز قدرة العمل الحكومي على التعامل مع التحديات، ومواكبة التحولات الكبرى والتغيرات المتسارعة التي تشهدها مختلف القطاعات، إذ إن التحولات الجذرية والسريعة التي نشهدها، كما يؤكد معالي محمد بن عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء رئيس مؤسسة القمة العالمية للحكومات، تنبئ بعالم جديد بأدواته وتحدياته وفرصه، مما يضع الحكومات أمام سباق دائم مع الزمن لترسيخ مرونة وكفاءة لا يمكن بمعزل عنهما العبور إلى المستقبل، الذي يضمن استدامة التقدم والتنمية للمجتمعات وتلبية تطلعات الأجيال القادمة.

وما تحرص عليه القمة العالمية للحكومات، التي نجحت منذ إطلاقها في عام 2013 في استشراف التحولات العالمية، ووضع الحلول الناجعة لها، هو أن تكون باستمرار المنصة العالمية الجامعة والمتجددة لاستشراف واستكشاف كل ما يأتي به المستقبل، ووضع الرؤى والحلول المبتكرة، وبناء الشراكات الدولية لتحقيق أفضل استفادة للمجتمعات، وهي اليوم تواصل دورها في تطوير نموذج حكومات المستقبل، وتطبيقاته وابتكاراته، وتعزيز قدرة العمل الحكومي على التعامل مع مختلف التحديات لخدمة الشعوب.

وقد أثبتت القمة العالمية للحكومات، خلال 12 عاماً، قدرتها على تهيئة الدول والحكومات للكثير من المتغيرات، وأسهمت بندواتها وحواراتها وتقاريرها، في استباق العديد من التحديات ومواجهتها، من خلال ما نسجته من اتفاقيات وشراكات استراتيجية مؤثرة، شهد عليها أكثر من 75 رئيس دولة وحكومة، و2800 وزير، و38.000 مشارك استقطبتهم القمة، وكذلك من خلال إطلاقها أكبر برنامج عالمي للتبادل المعرفي الحكومي، لتقود باقتدار مسيرة النهوض بجودة حياة المجتمعات في مختلف القطاعات، وترسخ عميقاً ريادة الإمارات العالمية في قيادة دفة تطوير الأداء الحكومي، وصناعة التحولات الكبرى في مسيرة التنمية المستدامة، وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

محمد القرقاوي: القمة منصة عالمية للتخطيط لمستقبل البشرية

توحيد الجهود وبناء الشراكات لتطوير كفاءة الحكومات وتعزيز جاهزيتها

دبي - وائل نعيم

أكد معالي محمد بن عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء، رئيس مؤسسة القمة العالمية للحكومات، أن القمة تتفرد في كونها الحدث العالمي الأضخم الذي يجمع العدد الأكبر من قادة الدول والحكومات، والمسؤولين الحكوميين، وشركات القطاع الخاص، وأصحاب العقول، والمواهب، في مكان واحد للخروج بأفضل التصورات والتخطيط لمستقبل البشرية، وتجسد الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات القائمة على دعم وتمكين الشراكات الدولية الفاعلة وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين حكومات العالم وابتكار نماذج عمل جديدة لبناء مستقبل أفضل للبشرية، وتترجم رؤى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في توحيد الجهود وبناء الشراكات لتطوير كفاءة الحكومات، وتعزيز جاهزيتها وقدرتها على ابتكار الحلول واستباق التحديات واستشراف المستقبل.

دورة 2025

وانطلقت اليوم في إمارة دبي، فعاليات الدورة الـ 12 من القمة العالمية للحكومات تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»، وسط مشاركة دولية قياسية هي الأكبر في تاريخ القمة. وتستضيف القمة العالمية للحكومات في دورة هذا العام أكثر من 30 رئيس دولة وحكومة، بالإضافة إلى 140 وفداً حكومياً ونخبة من قادة الفكر والخبراء العالميين، وأكثر من 80 منظمة دولية وإقليمية ومؤسسة عالمية، و21 منتدى عالمياً تبحث التوجهات والتحولات المستقبلية العالمية الكبرى في أكثر من 200 جلسة رئيسية حوارية وتفاعلية، يتحدث فيها 300 شخصية عالمية من الرؤساء والوزراء والخبراء والمفكرين وصناع المستقبل، وسيتم عقد أكثر من 30 اجتماعاً وزارياً وطاولة مستديرة بحضور أكثر من 400 وزير، وحضور أكثر من 6000 مشارك، وستصدر القمة 30 تقريراً استراتيجياً بالتعاون مع شركاء المعرفة الدوليين.

كما تضم القمة في دورتها الجديدة 6 محاور رئيسية، تتناول الحوكمة الفعالة والمسؤولية، والاقتصاد العالمي وتمويل المستقبل، ومرونة المدن ومواجهة الأزمات والمناخ، ومستقبل البشرية وتطوير القدرات، وتحولات الصحة العالمية، والآفاق المستقبلية للتوجهات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المدفوعة بالاستدامة.

منصة جامعة

وأشار معالي القرقاوي إلى أن القمة العالمية للحكومات تقدم مساهمة حضارية متفردة عبر تأثيرها الواسع عالمياً في ترسيخ نهج التخطيط للمستقبل أساساً لكل نماذج العمل الحكومي ولجميع السياسات والمبادرات الحكومية، وتقدم لحكومات العالم منصة جامعة للحوار ورسم خارطة طريق لضمان التقدم والازدهار وتحقيق التنمية الشاملة للنهوض بالمجتمعات عبر التخطيط المدروس والتعاون الإيجابي الهادف.

ورسخت القمة العالمية للحكومات مكانتها كأضخم وأهم حدث عالمي لصناعة المستقبل، وذلك تجسيداً لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، الهادفة إلى تحقيق التكاتف الدولي وتوحيد الجهود على رؤى واضحة وإيجابية لبناء وصناعة مستقبل أفضل للبشرية. كما نجحت القمة منذ انطلاقها في عام 2013 في ترسيخ مكانتها كأحد أبرز المنتديات العالمية تأثيراً وقدرة على صنع الفارق في استشراف المستقبل وطرح المبادرات الاستباقية، وتفتح القمة العالمية للحكومات آفاقاً أوسع لتحفيز نمو الاقتصاد العالمي، عبر استكشاف الفرص، وبناء الشراكات بين الاقتصادات في عالم مترابط، ودعم اقتصادات مختلف المجتمعات لتحقيق النمو الاقتصادي العادل، ومواءمة النجاحات الاقتصادية مع الأبعاد الاجتماعية والإنسانية وحماية الفئات الأكثر ضعفاً حول العالم. وشهدت الدورات السابقة مشاركة أكثر من 70 رئيس دولة وحكومة، ومشاركة 2800 وزير. وتشكل القمة منصة رئيسية لاستكشاف آفاق المستقبل وتفتح أبواباً واسعة لآفاق علمية وتقنية جديدة قادرة على إحداث تحولات إيجابية في حياة البشرية، وترسم القمة أطراً فاعلة لدعم تطوير قطاعات مهمة في هذا المجال مثل قطاع الذكاء الاصطناعي وقطاع الفضاء. كما تدعم تمكين وإشراك الشباب في صنع القرار.

+ 30	+ 80	+ 400	+ 200	300	30
رئيس دولة وحكومة تستضيفهم الدورة الحالية للقمة	منظمة دولية وإقليمية ومؤسسة عالمية تشارك في الحدث	وزير و6000 مشارك يشهدون فعاليات الدورة الحالية للقمة	جلسة رئيسية حوارية وتفاعلية في القمة	شخصية عالمية من الرؤساء والوزراء والخبراء والمفكرين وصناع المستقبل يتحدثون في الجلسات	تقريراً استراتيجياً تصدرها القمة بالتعاون مع شركاء المعرفة الدوليين

أهداف

ترسيخ استشراف المستقبل

أشار معالي محمد القرقاوي إلى أن القمة العالمية للحكومات تهدف إلى ترسيخ استشراف المستقبل وأسس التخطيط الاستباقي كنهج وركيزة لكل نماذج العمل الحكومي وكل السياسات والمبادرات والمشاريع الحكومية، ودعم النماذج المستقبلية للعمل الحكومي القائم على الابتكار وتعزيز قدرة الحكومات على تسخير التكنولوجيا للتغلب على التحديات الحالية والمستقبلية، وإلى مساعدة الحكومات على استكشاف الفرص وتشجيع تبادل الخبرات والتجارب بما يعود بالفائدة على جميع بلدان العالم. كذلك مساعدة الحكومات على مواكبة أهم التحولات في مختلف القطاعات المستقبلية والاستثمار فيها لتعميم فائدتها على مجتمعاتها والنهوض بجودة حياة هذه المجتمعات.

كما تعمل القمة على تمكين الحكومات من تبني منظومات شاملة تعزز الثقة وتحقق الكفاءة في تقديم الخدمات من خلال تبني أحدث حلول التكنولوجيا، في نهج يستند إلى الحوكمة والشفافية، ومساعدة الحكومات على تبني استراتيجيات متقدمة تنهض بالقطاعات المؤثرة على مستقبل المجتمعات والأفراد كالقطاع الصحي والتعليم.

مدير مؤسسة القمة العالمية للحكومات لـ«البيان»:

الإمارات ملتقى حوارات العالم ومنصة محورية للحكومات

محمد الشرهان: دبي رسخت مكانتها وجهة رائدة لاستضافة الفعاليات العالمية

دبي - وائل نعيم

أكد محمد الشرهان، مدير مؤسسة القمة العالمية للحكومات، أن دولة الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، باتت ملتقى حوارات العالم ومنصة محورية للحكومات، من أجل توحيد الجهود وبناء الشراكات لتطوير كفاءة الحكومات وتعزيز جاهزيتها وقدرتها على ابتكار الحلول واستباق التحديات واستشراف المستقبل.

دور حيوي

وقال في حوار مع «البيان»: «تبرز القمة العالمية للحكومات تجربة دولة الإمارات الناجحة في الإدارة والقيادة الحكومية الطموحة، وتصميم الاستراتيجيات والخطط لضمان تحقيق التنمية المستدامة، وتؤكد القمة الدور الحيوي للإمارات على الصعيد العالمي عبر إسهامها الفاعل في بلورة الرؤى الدولية والحلول المبتكرة لمساعدة الحكومات على مواجهة التحديات المختلفة».

وتابع: «تقدم القمة لحكومات العالم منصة جامعة للحوار ورسم خريطة طريق لضمان التقدم والازدهار وتحقيق التنمية الشاملة للنهوض بالمجتمعات. وتتميز القمة في دورتها الحالية بالتنوع الأكبر في حكومات الدول المشاركة، والمشاركة الواسعة للقطاع الخاص من دول العالم في تمثيل شامل لمعظم المجالات الحيوية والقطاعات المؤثرة في رسم توجهات المستقبل».

رؤية

وأضاف: «نجحت القمة منذ انطلاقها في تجسيد رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، بأن تكون الحكومات المحرك الرئيسي لتوفير الرفاهية لشعوبها وتعزيز التنمية المستدامة، وأصبحت منصة عالمية لقادة الحكومات، وصناع القرار، والخبراء من مختلف أنحاء العالم لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات ومناقشة التحديات العالمية في مختلف المجالات، بما يسهم في تطوير استراتيجيات مبتكرة لتحسين حياة المجتمعات. وترجمت القمة رؤية سموه الملهمة في قيادة التطوير واستدامة التنمية، ومشاركة دول العالم رؤى دولة الإمارات وتطلعاتها لخدمة البشرية وتوجهاتها لإلهام المبدعين حول العالم، والارتقاء بسعادة الإنسان وجودة حياته».

القمة في دورتها الحالية تتميز بالتنوع الأكبر في حكومات الدول المشاركة

فعاليات عالمية

وبيّن أن إمارة دبي رسخت مكانتها وجهة عالمية رائدة لاستضافة الفعاليات الكبرى، وذلك لعدة عوامل رئيسية، منها الموقع الاستراتيجي للإمارة، والبنية التحتية عالمية المستوى، والخبرة التنظيمية، وتطبيق أعلى المعايير الدولية في تنظيم الفعاليات، وتقديم خدمات لوجستية متكاملة، إضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز تجربة المشاركين في الفعاليات، والمنظومة الأمنية المتكاملة.

وأضاف: «يشارك في فعاليات الدورة الحالية للقمة، التي تبدأ أعمالها خلال الفترة من 11 حتى 13 فبراير الجاري، أكثر من 30 رئيس دولة وحكومة، و400 وزير، وأكثر من 140 وفداً حكومياً، وأكثر من 300 متحدث، وأكثر من 6000 مشارك، وما يزيد على 200 جلسة رئيسية وورشة عمل تفاعلية، وتنظيم 21 منتدى عالمياً تبحث التوجهات والتحولات المستقبلية العالمية الكبرى، في حين بلغ عدد المتحدثين في الدورات الماضية أكثر من 2340 متحدثاً، وما يزيد على 42 ألف مشارك، واستضافت القمة أكثر من 1800 جلسة حوارية وورشة عمل».

وضمن مبادراتها في تعزيز التعاون الدولي، أطلقت القمة العالمية للحكومات 2025 النسخة الثانية من المسح العالمي للوزراء الذي يستهدف استطلاع آراء الوزراء حول عدد من القضايا الدولية البارزة، إذ تساعد نتائج المسح في تحديد أولويات التنمية، التي يمكن استخدامها في صياغة السياسات العامة، وتوجيه الجهود الدبلوماسية وتحفيز الاستثمار في البحث والتطوير.

ركيزة أساسية

وقال محمد الشرهان: «تعتبر القمة ركيزة أساسية للحكومات لتطوير قدراتها للنهوض بالقطاعات الحيوية التي تترك تأثيراً مباشراً في مستقبل الشعوب واستقرارها وتمكينها، وفي مقدمتها الاستراتيجيات الناجحة للنهوض بجاهزية الأنظمة الصحية، والمنظومات التعليمية، إذ نجحت القمة في تقديم رؤى ملهمة حول كيفية توظيف التكنولوجيا لتعزيز خدمات الصحة والتعليم، بما يضمن تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة. وعززت القمة دعم الشراكات العالمية لضمان مرونة الاقتصادات ضمن عالم مترابط، والعمل على دعم الحلول الناشئة لتمكين الاقتصادات بما يكفل تعزيز النمو الاقتصادي العادل لكل المجتمعات، كما تدرك القمة أن الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشين، يشكل ركيزة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة».

إلهام الشباب

وأشار إلى أن القمة العالمية للحكومات حرصت منذ انطلاقها على أن تكون منصة ملهمة للشباب، وتلبية طموحاتهم وتمكينهم عبر العديد من المبادرات والرؤى الاستراتيجية الهادفة إلى إعدادهم ليكونوا قادة المستقبل، فخلال فعالياتها أعلن عن تأسيس مركز الشباب العربي، وتم عقد جلسات ومنتديات واجتماعات ناقشت تعزيز دورهم في التنمية المستدامة، وتصميم وصناعة المستقبل، وستشهد القمة في دورتها الجديدة انعقاد الاجتماع الوزاري لوزراء الشباب العرب لبحث القضايا والتحديات التي تواجه الشباب في المنطقة، واستعراض الفرص الواعدة لتعزيز دورهم في التنمية المستدامة وبناء مستقبل مشرق.

وذكر أن القمة تؤسس عبر حواراتها الملهمة ومخرجاتها لرؤى استراتيجية بعيدة المدى لضمان العمل المستمر على تحقيق الاستدامة في التنمية وبناء المستقبل الأفضل للأجيال القادمة، وتوظف مخرجاتها للارتقاء بمستوى الأداء الحكومي، بما يسهم في ترسيخ ريادة الإمارات بوصفها نموذجاً عالمياً في تطوير العمل الحكومي واستشراف المستقبل. وفي الدورات السابقة، تم استخلاص العديد من التوجهات والمبادرات التي أسهمت في تحسين الأداء الحكومي على مستوى العالم.

2340 متحدثاً في الدورات الماضية من القمة العالمية للحكومات

42 ألف مشارك في الدورات الماضية من القمة العالمية للحكومات

1800 جلسة حوارية وورشة عمل استضافتها دورات القمة السابقة

21 منتدى عالمياً تبحث التوجهات والتحولات المستقبلية العالمية الكبرى في الدورة الحالية

200 جلسة رئيسية وورشة عمل تفاعلية تستضيفها القمة في دورتها الحالية

230 متطوعاً في القمة العالمية للحكومات 2025

كفاءة

حدث دولي بارز

أكد محمد الشرهان، مدير مؤسسة القمة العالمية للحكومات أن القمة العالمية للحكومات حدث دولي بارز يتطلب تنظيمه جهوداً كبيرة من فريق عمل متخصص، حيث يعمل الفريق بكفاءة عالية على مدار الساعة لضمان نجاحها في جميع مراحلها. ويضم الفريق عدداً كبيراً من المتخصصين في مختلف المجالات، الذين يقدمون مجموعة من الخدمات اللوجستية للارتقاء بتجربة المشاركين، وتعزيز مكانة القمة منصة دولية رائدة في استشراف المستقبل.

وقال إن عدد المتطوعين في القمة هذا العام يتجاوز 230 متطوعاً، حيث تحرص القمة على استقطاب المتطوعين، وتدريبهم مع التركيز على مهاراتهم وإدراكهم لبروتوكولات الضيافة والاستقبال.

الإمارات.. دور محوري ومؤثر في تعزيز التعاون الدولي

القاهرة - محمد أبوزيد

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز دورها منصة عالمية للحوار، وتبادل الخبرات حول قضايا المستقبل، وهو ما يظهر جلياً، من خلال القمم العالمية للحكومات، التي تستضيفها دبي كل سنة، والتي تمثل نافذة استراتيجية لمناقشة القضايا الأكثر إلحاحاً على الساحة الدولية.

وفي هذا السياق تبزغ أهمية القمة - التي تنعقد دورتها الحالية بدبي خلال الفترة من 11 حتى 13 فبراير الجاري، تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»- لا سيما أنها تجمع لفيفاً من رؤساء الدول والحكومات والمسؤولين والخبراء من مختلف دول العالم، لمناقشة الحلول المبتكرة للتحديات، التي تواجه البشرية، انطلاقاً من دورها منصة فريدة، تهدف لمساعدة العالم على مواجهة التحديات. حيث تلعب الإمارات دوراً محورياً في تسهيل الحوارات العالمية، وتعزيز التعاون الدولي، وتوفر القمة منصة للحكومات لتبادل الخبرات، وبحث الحلول المستقبلية،

استشراف المستقبل

وقال أستاذ العلاقات الدولية من المغرب، محمد عطيف لـ«البيان»: «إن «القمة العالمية للحكومات» في دبي تمثل منصة عالمية، تجمع عدداً كبيراً من الدول، بهدف استشراف المستقبل، وتحديد التوجهات العامة للحكومات على المستوى الدولي، ومن المتوقع أن توفر رؤى استشرافية لمستقبل العالم». ويضيف: «العالم يشهد قفزات نوعية على المستوى التكنولوجي، ومن المؤكد أن هذه القمة في دبي تهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج الاستراتيجية على عدة مستويات، من بينها وضع رؤية مستقبلية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، ولا شك في أن دولة الإمارات دخلت هذا المجال بقوة، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة والاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، وكل ذلك يصب في مصلحة دول العالم».

تحديات مستقبلية

إضافة إلى ذلك هناك سياسات حكومية، تهدف إلى تعزيز قدرة الحكومات على التأقلم، والتكيف مع التحديات المستقبلية، مثل تغير المناخ والأمن الغذائي والأمن الطاقي، وجميعها ملفات أساسية بالقمة، وفق عطيف، الذي يؤكد أن «أحد أكبر التهديدات التي تواجه الدول يتمثل في عدم القدرة على التنبؤ بما قد يحدث مستقبلاً نتيجة التغيرات المناخية، والأزمات الغذائية والطاقية»، وهو ما يعكس أهمية القمة.

ويلفت إلى أن هذه القمم تسهم في تعزيز التعاون الدولي من خلال بناء شراكات عالمية بين الحكومات والشركات الكبرى متعددة الجنسيات، ما يتيح تبادل الخبرات وتعزيز المكانة الدولية للدول، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، في إطار تعاون مشترك بين بلدان العالم. «ولا يخفى على أحد أن العالم يمر حالياً بأزمات متعددة، أبرزها أزمة الطاقة والأزمات الاقتصادية، وهي تحديات تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي. ولذلك من الضروري أن تتباحث الدول حول سبل تحديد مستقبل العمل الدبلوماسي والسياسي، وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك، لمواجهة كل ما يعيق تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم. وتعد القمة منصة مهمة في سبيل ذلك».

أحمد بانافع

محمد عطيف

> **أحمد بانافع:**
> الإمارات رسخت مكانتها قوة رائدة في مجال التكنولوجيا

> **محمد عطيف:**
> منصة عالمية تجمع عدداً كبيراً من الدول

مستقبل البشرية

وعن دور دولة الإمارات الريادي في هذا السياق، يقول عطيف في معرض حديثه مع «البيان»: لا شك في أن لدولة الإمارات دوراً بارزاً في استشراف المستقبل، فهي من بين الدول الرائدة في هذا المجال على مستوى الشرق الأوسط، فالتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، من خلال رؤى مثل «مئوية الإمارات 2071»، يهدف إلى جعل الإمارات واحدة من أفضل الدول في العالم، حيث إن استضافة فعاليات كبرى مثل «القمة العالمية للحكومات» يعد دليلاً على أن الإمارات ليست فقط دولة تستشرف المستقبل، بل أيضاً منصة لصنع القرار العالمي، ورسم ملامح مستقبل البشرية على المستوى الدولي.

التكنولوجيا والمستقبل

تولي القمم العالمية للحكومات اهتماماً واضحاً بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتعد فرصة لاستعراض ومناقشة التطورات في مجال التكنولوجيا، والتطورات في مجال الذكاء الاصطناعي ودوره في تحسين كفاءة الحكومات، كما يتم تسليط الضوء على استخدام التكنولوجيا المتقدمة في تقديم الخدمات العامة، وتعزيز التحول الرقمي في مختلف القطاعات.

ومن الولايات المتحدة يقول المستشار الأكاديمي بجامعة ولاية سان خوسيه الأمريكية، الدكتور أحمد بانافع لـ«البيان»: «إن دولة الإمارات رسخت مكانتها قوة رائدة في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، بفضل استراتيجياتها الطموحة ومبادراتها الرائدة؛ فقد كانت من أوائل الدول، التي أطلقت استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، وعينت وزيراً مختصاً بهذا المجال، مما يعكس التزامها الجاد بتوظيف التكنولوجيا لخدمة المجتمع والاقتصاد».

مقرات إقليمية وعالمية

كما أن الإمارات تحتضن مقرات إقليمية وعالمية لشركات تقنية كبرى، وتواصل استقطاب المواهب والكفاءات في الذكاء الاصطناعي عبر مبادرات مثل «البرنامج الوطني للمبرمجين»، وإطلاق مدن ذكية تعتمد على أحدث التقنيات الرقمية، وآخر المشروعات اتفاق بين الإمارات وفرنسا لبناء مراكز معلومات الذكاء الاصطناعي. ويضيف: «إن حضور هذه القمة بهذا الزخم الكبير من القادة والخبراء، يعزز دور الإمارات لاعباً محورياً في مستقبل التكنولوجيا، ويؤكد أن استثمارها في الذكاء الاصطناعي ليس مجرد رؤية مستقبلية فحسب، بل أصبح واقعاً ملموساً يجعلها نموذجاً يُحتذى به على مستوى العالم العربي والعالمي».

ويرى بانافع أن مثل هذه القمم تشكل فرصة استراتيجية لصياغة سياسات تواكب التطورات التكنولوجية العالمية، وتعزز تبني الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، لافتاً إلى أنه من بين أبرز المخرجات المأمولة فيما يخص التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، مناقشة أطر قانونية واضحة تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي؛ لضمان الشفافية والأمان وحماية البيانات.

تنمية مستدامة

تعزيز الاتفاق الدولي حيال قضايا المناخ

بينما القضايا الدولية المؤثرة حاضرة بشكل دائم على مائدة قمم الحكومات في دوراتها المختلفة، فإن قضية المناخ تأخذ مكانها بوضوح ضمن المناقشات والمخرجات الهادفة إلى تعزيز الاتفاق الدولي حيال قضايا المناخ، لا سيما وأن تغير المناخ يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، ولذلك تحظى قضايا الاستدامة باهتمام كبير في القمم العالمية للحكومات.

دور ريادي

و يقول الخبير الدولي المتخصص بشؤون تغير المناخ، حمدي حشاد، لدى حديثه مع «البيان»، إن الإمارات قامت بدور ريادي في المرحلة الماضية، لا سيما بعد قمة المناخ، حيث وجّهت جزءاً من سياستها ودبلوماسيتها نحو الاستثمار في مجال الطاقات النظيفة والسياسات الصديقة للمناخ، مضيفاً: «من المحتمل أن يتعزز هذا الدور، حسب تصوري، في ظل سياسات ترامب الانهزامية فيما يخص القضايا المناخية، مما يمنح الإمارات، إلى جانب مجموعة من الدول الأخرى، فرصة للقيام بدور تعويضي للولايات المتحدة». ويشدد على أن دولة الإمارات تمتلك الآن فرصة ذهبية للاستثمار ودفع قاطرة السياسات الصديقة للمناخ على مستوى العالم، والفرصة باتت سانحة أكثر من أي وقت مضى.

ويعتقد بأن مخرجات القمة العالمية في هذا السياق ستضع نصب أعينها سياسات الرئيس الأمريكي ترامب غير المستقرة، بما في ذلك انسحابه من اتفاقية المناخ، مشيراً إلى أن ثمة عديداً من التحديات التي تجعل المخرجات متوقعة في ظروف معقدة وصعبة للغاية، حيث ستسعى القمة، وفقاً للتصورات المطروحة في المناقشات، إلى تأكيد الالتزام بالقضايا المتعلقة بالتغير المناخي، في أجواء مشحونة وتوترات متزايدة حول العالم. كما ستكون هناك محاولات لتعويض المبادرة الأمريكية، مع إتاحة الفرصة لطرح رؤى بديلة بشأن السياسات المناخية، مما يمنح بعض الدول إمكانية لعب دور ريادي في هذا المجال.

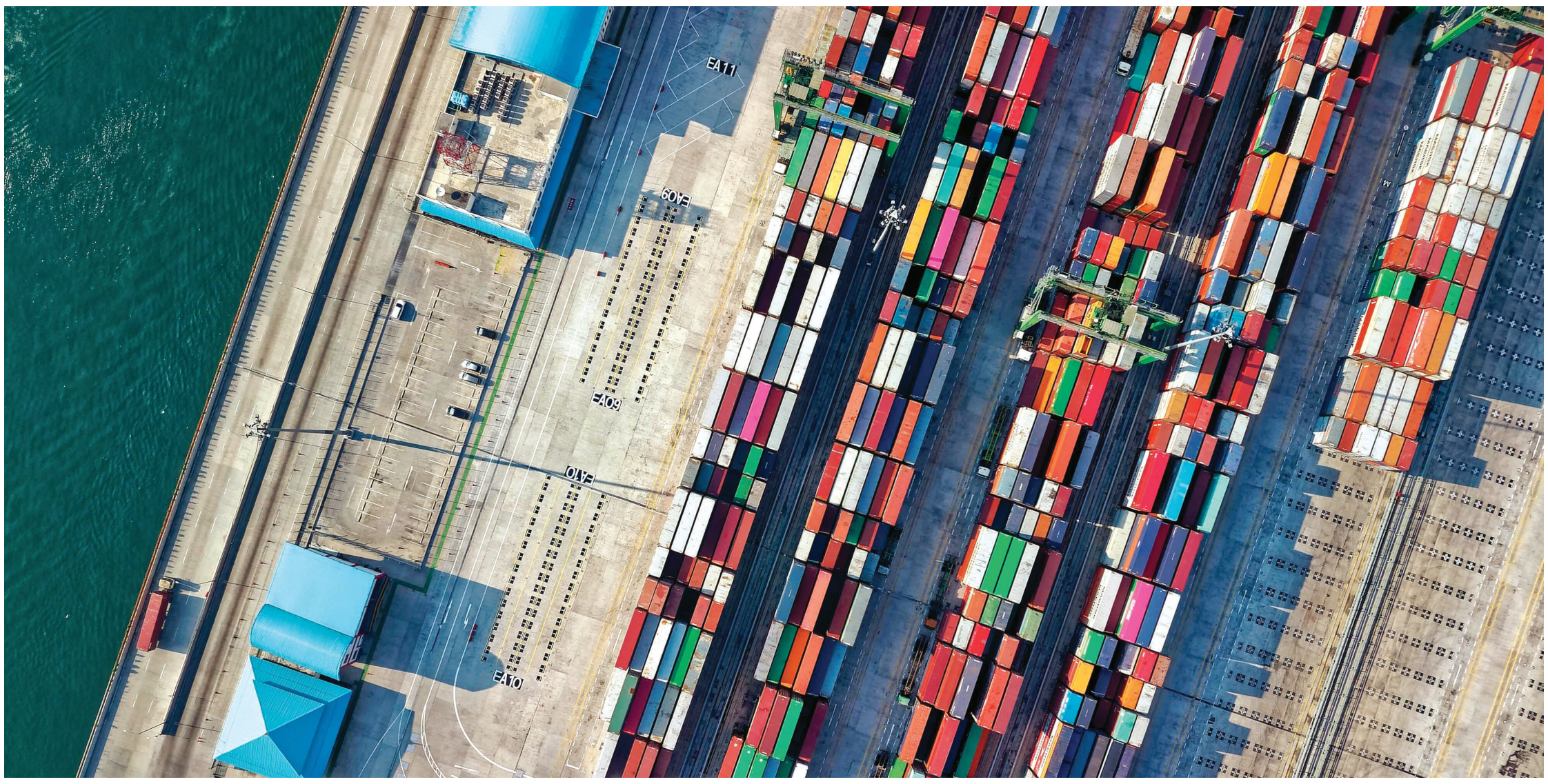

آفاق جديدة للقطاع اللوجستي خلال «القمة»

دبي - لؤي عبدالله

أسهمت القمة العالمية للحكومات في تعزيز الثقة العالمية بالاقتصاد الإماراتي بشكل عام، واقتصاد دبي بشكل خاص، وأسهمت في تسريع وتيرة التنمية في العديد من القطاعات الاقتصادية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، منها القطاع اللوجستي، الذي يلعب دوراً محورياً في استدامة النمو والتنويع الاقتصادي، ودعم مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية D33 الرامية إلى مضاعفة حجم اقتصاد دبي، وأن تكون ضمن أفضل 3 مدن اقتصادية في العالم.

وقالت مصادر عاملة في القطاع اللوجستي بدبي، إن القمة تسهم في تعزيز مكانة الإمارات مركزاً رائداً في القطاعات البحرية واللوجستية على مستوى العالم، كما شكلت اللقاءات والاجتماعات فرصة مهمة لتحديد الاتجاهات المستقبلية والفرص الجديدة، وبالتالي تعزيز جاهزية هذا القطاع، لمواجهة تحديات المستقبل.

وأضافت المصادر، إن أهمية القمة تكمن في توفير منصة جامعة استشرافية لمستقبل التعاون الاستراتيجي بين الحكومات نفسها، ومع القطاع الخاص، حيث يتم عبر منصات القمة التأكيد على الالتزام ببناء أفضل العلاقات مع جميع الأطراف من أجل تفعيل منظومة التطوير المستمر في قطاعي التجارة والخدمات اللوجستية.

وكشفت دبي العام الماضي عن مستهدفات استراتيجية النقل التجاري واللوجستي البري 2030، وخريطة الطريق والمشاريع المرتبطة بها، وتسعى الاستراتيجية إلى مضاعفة المساهمة المباشرة لقطاع النقل التجاري واللوجستي البري في اقتصاد الإمارة إلى 16.8 مليار درهم، ورفع نسبة تبني التكنولوجيا في البنية التحتية للقطاع بواقع 75 %، وخفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 30 % وتحسين كفاءة التشغيل بنسبة 10 %. وعلى صعيد الإمارات، فقد احتلت المرتبة السابعة عالمياً في أداء اللوجستيات 2023، والمرتبة الأولى عالمياً في جودة البنية التحتية للنقل الجوي، والثالثة في كل من تسهيل التجارة المنقولة بحراً، وتوفير وقود السفن، وكفاءة النقل الجوي، إضافة إلى المرتبة الخامسة عالمياً في ترتيب المراكز البحرية، والمرتبة الخامسة عالمياً والأولى في المنطقة العربية من حيث جودة الطرق، والتاسعة عالمياً في كفاءة الموانئ البحرية، والـ12 في مؤشر النقل البحري، وكذلك المرتبة الـ13 عالمياً في مؤشري الربط البحري، وخطوط الملاحة. ويمتلك قطاع اللوجستيات في المنطقة الحرة بجبل علي (جافزا)، والذي يمتد على مساحة 3.85 ملايين متر مربع، مساحة للمستودعات تبلغ 92.100 مليون متر مربع، ومساحات للمكاتب تصل إلى 2.300 مليون متر مربع، بالإضافة إلى مقربة جافزا من ميناء جبل علي، مما أسهم في وضع القطاع في القمة على مستوى جافزا، ومستوى الإمارات.

سلطان بن سليّم

وأكد سلطان أحمد بن سليّم، رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمجموعة دي بي وورلد ورئيس الموانئ والجمارك ومؤسسة المنطقة الحرة، أن رؤية دبي الاستشرافية للمستقبل كانت مفتاح النجاح في تحول الإمارة إلى تجربة لا نظير لها عالمياً، لتصبح مركزاً دولياً للنقل والخدمات، بفضل تحفيز الابتكار واستباق المتغيرات وتحويل التحديات إلى فرص. وأضاف أن دبي هي محور الحركة التجارية وحلقة الوصل بين العديد من دول العالم، وتبوأت مكانة متميزة على خريطة العواصم الاقتصادية العالمية، بفضل موقعها الجغرافي المتميز بين الشرق والغرب، واهتمام وحرص القيادة الرشيدة في توفير الإمكانات، ودعم ومتابعة المشاريع التجارية والاقتصادية. كما أكد الدور الريادي للقمة التي تقام في دبي بوصفها نموذجاً إيجابياً للتعاون الدولي في مختلف المجالات، بما فيها القطاع اللوجستي، بهدف صناعة مستقبل أفضل للمجتمعات والبلدان.

الإمارات مركز رائد في القطاعات البحرية واللوجستية

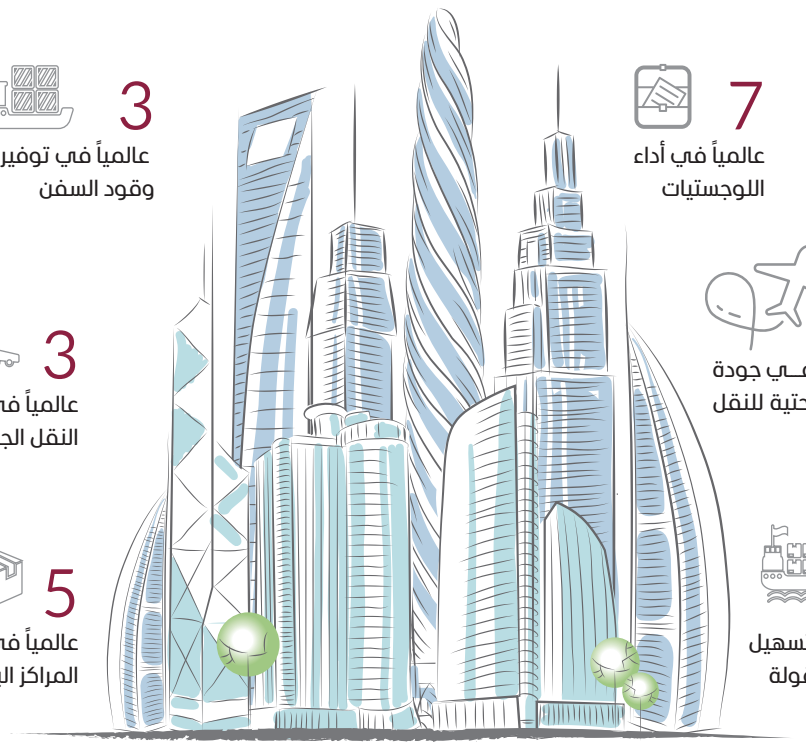

غرافيك: حسام الحوراني البيان

16.8 مليار درهم مساهمة قطاع النقل التجاري واللوجستي البري في الاقتصاد	75% تبني التكنولوجيا في البنية التحتية للقطاع	30% نسبة خفض الانبعاثات الكربونية	10% نسبة تحسين كفاءة التشغيل	3.85 ملايين متر مربع مساحة قطاع اللوجستيات في «جافزا»	2.300 مليون متر مربع مساحات للمكاتب في «حرة جبل علي»

شراكات

منصة دولية لتبادل الرؤى حول مستقبل النقل البحري

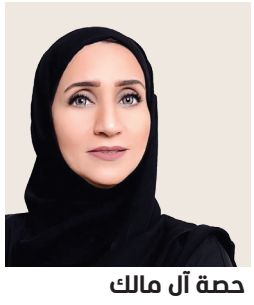

حصة آل مالك

أكدت المهندسة حصة آل مالك، مستشار وزير الطاقة والبنية التحتية لشؤون النقل البحري، أن القمة العالمية للحكومات شكلت منصة دولية لتبادل الرؤى والأفكار وتعميم أفضل الممارسات، الأمر الذي أسهم في تعزيز التنمية المستدامة في العديد من القطاعات، وفي مقدمتها القطاع البحري واللوجستي، وباتت تعد منصة رئيسة لتبادل الأفكار، وتعزيز الشراكات في قطاع الشحن والخدمات اللوجستية على المستوى العالمي. وقالت إن القمة تلعب دوراً محورياً في استشراف مستقبل النقل البحري، وتعزيز جاهزية القطاع لمواجهة التحديات العالمية، من خلال تبني الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، بما يضمن تحقيق استدامة القطاع ورفع كفاءته التشغيلية.

تترجم توجيهات محمد بن راشد بدعم اقتصاد المعرفة

40 مليار درهم استثمارات الإمارات في قطاع الفضاء.. وصندوق استراتيجي بـ 3 مليارات

دبي - نورا الأمير

تسلط القمة العالمية للحكومات 2025، الضوء على التجربة الإماراتية الرائدة في مجال استكشاف الفضاء، ودعم البحث العلمي والتقني في هذا المجال، سعياً إلى تعزيز الاستفادة عالمياً من تجربة الدولة، بما يسهم في خدمة جهود التنمية المستدامة لمصلحة البشرية بأسرها. وسجلت الإمارات حضورها في أبحاث الفضاء منذ 2014 عبر تدشين وكالة الإمارات للفضاء.

وتعد أبحاث الفضاء الإماراتية الأكثر تقدماً على مستوى المنطقة، باستثمارات بلغت 40 مليار درهم، فيما ارتفع الإنفاق التجاري في هذا القطاع بنسبة 29.51% في العام الأخير قياساً بسابقه، وارتفع إجمالي القيمة المضافة لقطاع الفضاء بمعدل 7.73% عن العام السابق، ووقعت الوكالة أكثر من 30 مذكرة تفاهم مع وكالات فضاء عالمية، وقيادة صندوق الفضاء الوطني بقيمة 3 مليارات درهم. ونفذت الوكالة عدداً من المشروعات الطموحة بالتعاون مع الجهات الدولية والمحلية، ومن أبرزها مشروع «مسبار الأمل» لاستكشاف حزام الكويكبات.

ونجح المشروع في أن يكون أول مسبار عربي وإسلامي يصل إلى الكوكب الأحمر، وذلك في يوليو 2020، لتكون الإمارات واحدة من بين 9 دول فقط تستكشف المريخ.

وساهم «مسبار الأمل» منذ وصوله إلى مداره، في تزويد المجتمع العلمي الدولي بـ 11 دفعة من البيانات حول الغلاف الجوي لكوكب المريخ، إلى جانب نشره أكثر من 19 ورقة علمية في مجلات علمية عالمية بين 270 ورقة علمية حول هذا الشأن، بما أتاح للعلماء والباحثين في جميع أنحاء العالم فهماً أعمق للظروف الجوية على الكوكب الأحمر. وفتحت هذه البيانات التي بلغ حجمها 5 تيرابايت، آفاقاً جديدة للبحث العلمي، ومن بينها ملاحظات غير مسبوقة حول أصل وتكوين قمر المريخ الأصغر «ديموس».

وكان رائد الفضاء الإماراتي سلطان النيادي، قد حقق إنجازاً غير مسبوق في إطار المشروع، عبر إتمامه بنجاح أطول مهمة فضائية في تاريخ العرب. وشارك النيادي خلال المهمة التي استمرت 6 أشهر بأكثر من 200 تجربة علمية بالتعاون مع وكالات فضاء عالمية وجامعات إماراتية، وشملت التجارب مجالات عدة مثل زراعة النباتات في بيئة الفضاء، بالإضافة إلى بحوث في مجال العلوم الإنسانية، منها بحث لاستكشاف تأثير العزلة والبيئة غير التقليدية على سلوك الإنسان.

وترجمت الوكالة منذ تأسيسها توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بضرورة التركيز على الاستثمار في مجالات اقتصاد المعرفة، إذ أطلقت «مجمع البيانات الفضائية» الذي يمثل أول منصة رقمية لجمع وإتاحة البيانات حول علوم الفضاء، كما أطلقت منصة تحليل البيانات الفضائية، وهي منصة رقمية للتطبيقات والبرمجيات لرصد الأرض والاستشعار عن بعد، وتهدف إلى تسهيل الوصول إلى بيانات الأقمار الاصطناعية.

وتدعم الوكالة فضلاً عن ذلك تأسيس ونمو واستدامة الشركات الوطنية في قطاع الفضاء، من خلال برنامج مناطق الفضاء الاقتصادية، الذي يضم أكثر من 180 شركة في أبوظبي، ودبي، والشارقة، بهدف تعزيز مساهمة قطاع الفضاء في الاقتصاد الوطني والناتج المحلي الإجمالي.

وجاء إعلان الوكالة مشروعها لاستكشاف حزام الكويكبات، تأكيداً على مكانتها العلمية المرموقة، حيث يستهدف المشروع دراسة 7 كويكبات في حزام الكويكبات الرئيسي والهبوط على الكويكب السابع. وأطلقت الوكالة «أكاديمية الفضاء الوطنية» تماشياً مع رؤيتها طويلة المدى وأهدافها الاستراتيجية لتعزيز استدامة برامج الفضاء الوطنية وتعزيز تنمية رأس المال البشري.

وساهمت الشركات الوطنية حتى 2024 بأكثر من 10.9 مليارات درهم، بنسبة 40.7% من الناتج الاقتصادي للقطاع الفضائي. وحققت الإمارات إنجازات كبيرة في مواجهة التحديات البيئية باستخدام التكنولوجيا الفضائية، من خلال مشروع «مجمع البيانات الفضائية»، الذي يشكل منصة رقمية تجمع وتوفر البيانات الفضائية للعلماء والباحثين والمؤسسات الحكومية والخاصة والشركات الناشئة وأفراد المجتمع، إضافة إلى ذلك، تم تطوير «منصة تحليل البيانات الفضائية» لتسهيل الوصول إلى بيانات الأقمار الاصطناعية، مما يدعم ابتكار الحلول لمواجهة التغير المناخي باعتباره من أهم التحديات المستقبلية للبشرية.

وكانت الإمارات قد أطلقت مؤخراً القمر الاصطناعي «محمد بن زايد سات»، وأعلن مركز محمد بن راشد للفضاء، نجاح الإطلاق من قاعدة فاندنبرغ الجوية في كاليفورنيا، على متن صاروخ فالكون 9، ويمثل القمر الاصطناعي «محمد بن زايد سات» علامة فارقة في مسيرة الإمارات بمجال تطوير الأقمار الاصطناعية، إذ طُور على يد فريق من المهندسين الإماراتيين في مركز محمد بن راشد للفضاء، وبوزن 750 كيلوجراماً وأبعاد تصل إلى 3 × 5 أمتار، ويمثل القمر الاصطناعي «محمد بن زايد سات» نقلة نوعية في تقنيات رصد الأرض.

مشاريع

محطة الفضاء القمرية

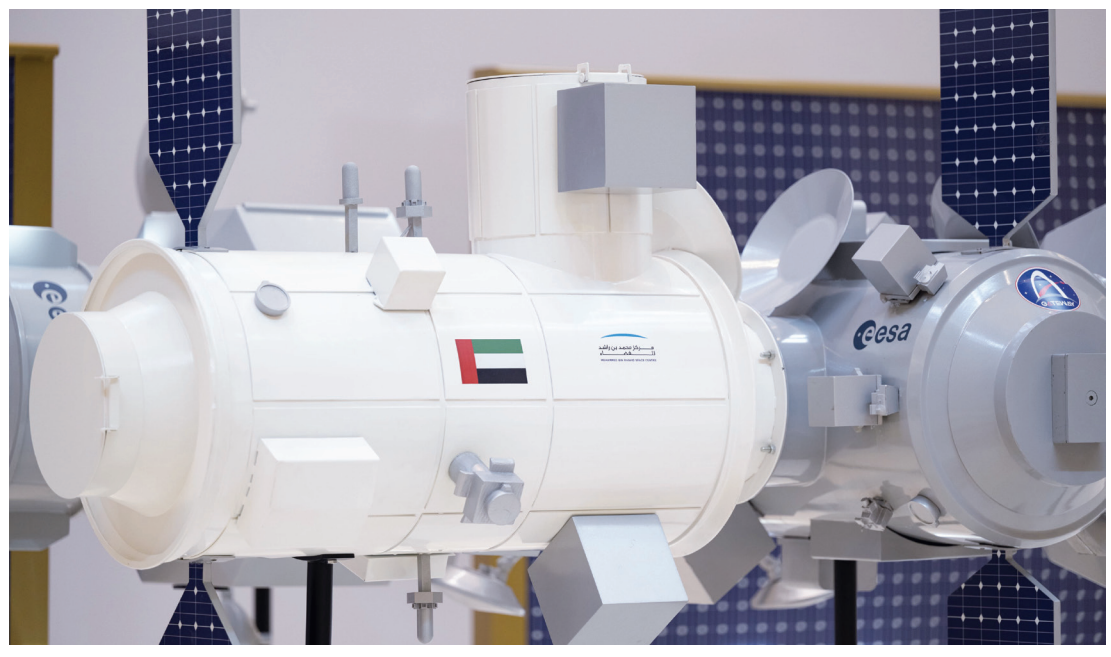

وقع مركز محمد بن راشد للفضاء، مؤخراً، اتفاقية تعاون مع شركة الفضاء الإيطالية «تاليس ألينيا»، لتكون الشريك الاستراتيجي في مساهمة الإمارات في بناء مشروع «محطة الفضاء القمرية».

وستتولى الإمارات بمقتضى الاتفاقية تطوير وحدة معادلة الضغط على متن المحطة لمدة تصل إلى 15 عاماً، بما يضمن استدامة ممثلي الدولة في أهم المشاريع الفضائية العالمية، ويمثل فرصة لإبراز المهارات التقنية التي تتمتع بها الكوادر الوطنية في هذا المجال.

وستحصل الإمارات على مقعد دائم، في أكبر برنامج لاستكشاف القمر، وستكون بين أوائل الدول التي ترسل رائد فضاء إليه، كما ستحظى بأولوية الحصول على البيانات العلمية والهندسية للمحطة، حيث يقود مركز محمد بن راشد للفضاء اليوم مشاركة الدولة في هذا المشروع الجديد، والذي يمثل خطوة متقدمة لوجود بشري على سطح القمر تعقبه رحلات كونية لكواكب أخرى.

2020
«مسبار الأمل» أول مسبار عربي وإسلامي يصل «الكوكب الأحمر» ونشر 19 دراسة مهمة في دوريات عالمية

10.9
مليارات درهم مساهمة الشركات الوطنية حتى 2024 بأكثر من 40.7 % من الناتج الاقتصادي للقطاع الفضائي

180
شركة في مناطق الفضاء الاقتصادية تعزز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني والناتج المحلي الإجمالي

750
كيلوجراماً وزن القمر الصناعي «محمد بن زايد سات» وأبعاد تصل إلى 3 × 5 أمتار.

30
مذكرة تفاهم مع وكالات فضاء عالمية

6
أشهر مدة مهمة سلطان النيادي الفضائية شارك خلالها في أكثر من 200 تجربة علمية بالتعاون مع وكالات فضاء عالمية وجامعات إماراتية

2014
تأسيس وكالة الإمارات للفضاء

15
عاماً لتطوير الإمارات وحدة معادلة الضغط على متن محطة الفضاء القمرية

الإمارات نموذج ناجح في إعادة تقييم إدارة الموارد المالية

دبي - أحمد صديق

تواجه الكثير من دول العالم تحديات اقتصادية وبيئية واجتماعية، وهو ما فرض على تلك الدول إعادة تقييم عمليات إدارة مواردها المالية لتحقيق النمو المستدام، حيث يتطلب ذلك تبني استراتيجيات مبتكرة تعزز الكفاءة المالية، وتدعم القطاعات الناشئة، وتضمن تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية.

وتعد الإمارات من الدول الرائدة عالمياً في تبني استراتيجيات مبتكرة لإدارة مواردها المالية، بهدف تحقيق النمو المستدام وتعزيز مكانتها مركزاً اقتصادياً عالمياً. ففي ظل التحديات العالمية، وأبرزها التحولات التكنولوجية المذهلة والتغيرات المناخية وانتشار مفاهيم الاقتصاد الجديد، تعمل حكومة الإمارات على إعادة تقييم عملياتها المالية لضمان استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

تنويع الاقتصاد

حرصت دولة الإمارات على تنويع مصادر الدخل، فتعمل منذ سنوات على تقليل اعتمادها على النفط بتنويع الاقتصاد. ويعد هذا التوجه أحد الأسباب الرئيسة في رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لمعدلات نمو اقتصاد الدولة في العام الجاري والتي ستصل إلى 5.1 %، بحسب الصندوق.

وتمثل الاستثمارات في قطاعات مثل التجارة، والخدمات المالية، والتكنولوجيا جزءاً أساسياً من استراتيجية الدولة لتعزيز الإيرادات غير النفطية. أما بالنسبة لقطاع مهم مثل السياحة، فقد توقع تقرير صادر عن «المجلس العالمي للسفر والسياحة» أن يرتفع إسهام القطاع في الاقتصاد الوطني في سنة 2024 ليصل إلى 236 مليار درهم أي ما يعادل 12 % من مجمل الناتج المحلي للدولة.

كما رفعت الدولة شعار «التحول نحو الاقتصاد الأخضر»، وتبنت في هذا الإطار استراتيجيات طموحة للحد من الانبعاثات الكربونية، مثل «مبادرة الإمارات للحياد المناخي 2050». كما قامت الدولة بتوجيه الكثير من الاستثمارات نحو مشاريع الطاقة المتجددة، مثل مجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية، الذي يعد أحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في العالم.

كذلك حرصت الإمارات على تعزيز الشفافية وتحقيق الكفاءة المالية، فتعتمد الحكومة على تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، الذي يتوقع أن ينمو حجم سوقه بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 42 % في الفترة (2025 - 2030)، لتحسين إدارة الموارد المالية وضمان الشفافية في الإنفاق العام.

ومن بين الوسائل المهمة لتنويع مصادر الدخل لدى حكومة الإمارات: تحفيز الابتكار والبحث والتطوير، فخصصت الدولة ميزانيات كبيرة لدعم الابتكار في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والفضاء، والطاقة النظيفة، والقطاع الصناعي، ما يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي.

فعلى سبيل المثال، تبرز إنجازات قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لسنة 2024، التزام الدولة تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق سلاسل الإمداد الوطنية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، فزاد إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 57 % ليصل إلى أكثر من 210 مليارات درهم.

وكذلك يعد الذكاء الاصطناعي أحد المجالات الرئيسة في تنويع اقتصاد الإمارات، فتبرز الدولة مركزاً عالمياً للذكاء الاصطناعي، ومن المتوقع أن ينمو سوقها إلى 46.33 مليار دولار بحلول سنة 2030، وهذا التوسع تقوده استراتيجية الذكاء الاصطناعي 2031 ومراكز الابتكار المتقدمة.

كما أرست الإمارات قواعد مشجعة للاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة، وتصدرت إقليمياً وحلت في مرتبة متقدمة ضمن أكبر دول العالم استثماراً في مشاريع الطاقة النظيفة لتعزيز الاستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية لمصلحة الأجيال القادمة. وتستهدف استراتيجية الإمارات للطاقة 2050 الوصول إلى مزيج طاقة يجمع بين مصادر الطاقة المتجددة، والنووية، والنظيفة لتلبية المتطلبات الاقتصادية في الدولة، كما تهدف الإمارات إلى استثمار 600 مليار درهم بحلول سنة 2050 لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة ودفع النمو المستدام لاقتصاد الدولة.

5.1 %
نمواً متوقعاً لاقتصاد الدولة 2025

236
مليار درهم إسهام متوقع لقطاع السياحة في الاقتصاد الوطني 2024

210
مليارات مساهمة القطاع الصناعي في اقتصاد الدولة بنمو 57 %

600
مليار درهم استثمارات إماراتية في الطاقة النظيفة بحلول 2050

46.3
مليار دولار حجم سوق الذكاء الاصطناعي بحلول 2030

42 %
النمو المتوقع لسوق البلوك تشين في الفترة 2025 - 2030

استراتيجيات

تنويع الاقتصاد على رأس الأولويات

تعد الإمارات نموذجاً ناجحاً في تنويع الاقتصاد، حيث نجحت في تعزيز القطاعات غير النفطية. وقد بدأت هذه الجهود مع تأسيس اتحاد الإمارات عام 1971، وتم تعزيزها عبر استراتيجيات طويلة الأمد مثل «رؤية الإمارات 2021» و«مئوية الإمارات 2071». وركزت الإمارات على تطوير قطاعات مثل السياحة، حيث أصبحت دبي، على سبيل المثال، مركزاً عالمياً للجذب السياحي. كما عززت التجارة والخدمات اللوجستية عبر موانئ ومطارات متطورة. وفي مجال التكنولوجيا، تم إنشاء مدن ذكية مثل «مدينة مصدر» و«دبي للإنترنت»، مما جذب استثمارات عالمية. كما قامت الدولة بالاستثمار في الطاقة المتجددة، مثل مشروع «شمس 1» ومجمع محمد بن راشد للطاقة الشمسية، وهو ما يعكس التزام الإمارات بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير قطاعات التعليم، والصحة، والفضاء، حيث أطلقت الإمارات مهمة «مسبار الأمل» إلى المريخ.

كما أطلقت الإمارات حزماً تحفيزية للشركات الناشئة، كما قدمت حوافز ضريبية وتمويلاً للشركات الناشئة في القطاعات التكنولوجية والرقمية، مما يشجع ريادة الأعمال والابتكار. وأطلقت الدولة كذلك

العنان للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف تمويل مشاريع البنية التحتية والقطاعات الناشئة، مثل المدن الذكية والنقل المستدام، وهو ما يلعب فيه القطاع الخاص دوراً كبيراً، كما عملت الإمارات على تطوير البنية التحتية الرقمية، حيث يتم استثمار مليارات الدولارات في تطوير البنية التحتية الرقمية، مما يدعم نمو قطاعات مثل التجارة الإلكترونية والخدمات المالية الرقمية. واهتمت دولة الإمارات كذلك بتمويل البحث والتطوير، حيث يتم توجيه استثمارات كبيرة نحو مراكز البحث والتطوير، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة، والذكاء الاصطناعي، والفضاء.

وأولت الدولة تعزيز التعليم والتدريب أولوية قصوى في خططها، حيث تعد برامج تطوير المهارات في التكنولوجيا والاقتصاد الأخضر جزءاً أساسياً من استراتيجية الإمارات لبناء كوادر بشرية قادرة على قيادة القطاعات الناشئة.

لذلك يمكن القول بأن حكومة الإمارات تعمل دائماً على إعادة تقييم عمليات إدارة مواردها المالية بطرق مبتكرة لتحقيق النمو المستدام. فمن خلال تنويع الاقتصاد، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الابتكار، تضع الدولة نفسها في موقع ريادي عالمي.

الإمارات نقطة انطلاق شركات الـ «يونيكورن» إلى العالمية

دبي - محمد عباس

شكلت الإمارات على مدار عقود طويلة نقطة انطلاق للعديد من الشركات الناشئة التي باتت اليوم من شركات «اليونيكورن» الرائدة على مستوى العالم، وتفخر الإمارات بوجود نحو 1000 شركة ناشئة، من بينها خمس مليارية «يونيكورن» تقود صناعات المستقبل، مثل التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الغذاء والتكنولوجيا العقارية.

ورسخت الدولة منظومة متفردة داعمة لنمو قطاع الشركات الناشئة والمتوسطة، انطلاقاً من أهمية هذا القطاع في دعم خطط التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني. وانطلاقاً من الإمارات، بات حلم الشركات الناشئة بالوصول إلى نادي «اليونيكورن» واقعاً ملموساً، خاصة بعد أن أمنت لهم الدولة كافة المحفزات ومقومات النجاح لتحقيق هذا الهدف.

مبادرات

و«اليونيكورن»، مصطلح اقتصادي عالمي يطلق على الشركات الصاعدة التي يتخطى رأسمالها مليار دولار، وعلى مدار عقود أطلقت الدولة العديد من المبادرات الداعمة للشركات الناشئة والمتوسطة، من أبرزها تأسيس مدينة دبي للإنترنت عام 1999، لتكون منطقة اقتصادية حرة وقاعدة استراتيجية لشركات التكنولوجيا التي تستهدف الأسواق الناشئة، وباتت بعد أكثر من عقدين من النمو والتطور نقطة انطلاق للعديد من شركات «اليونيكورن» العالمية.

وتعد الإمارات وجهة مثالية للعديد من الشركات والكيانات الاستثمارية العالمية، إذ تتميز الدولة ببيئة مثالية للشركات الصغيرة والمتوسطة للنمو والتطور في ظل ما تقدمه لها من حوافز مميزة ما يمكنها في نهاية المطاف من التوسع وتحقيق النمو المستدام. وفي الآونة الأخيرة، استثمرت شركة «مايكروسوفت» 1.5 مليار دولار في شركة الذكاء الاصطناعي «جي 42»، والتي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، ما عزز مكانة الإمارات كقائدة عالمية في تطوير الذكاء الاصطناعي، إلى جانب مجالات مثل التشفير والتكنولوجيا المالية، وغيرها من الأسواق الناشئة.

وتستهدف الإمارات اجتذاب 20 شركة، مما يسمى بالشركات الناشئة الملياردية «اليونيكورن» بحلول 2031. كما تستهدف دبي إنشاء 30 شركة «يونيكورن» بحلول 2033 في بعض القطاعات القوية مثل السفر والسياحة والتجارة والخدمات اللوجستية. وحجزت 5 شركات ناشئة بالإمارات مكاناً في نادي الـ «يونيكورن»، وتصدرت القائمة «فيستا جلوبال» الإماراتية لحلول الطيران الخاص، والتي بلغت قيمتها السوقية 2.5 مليار دولار، بحسب «بلومبيرغ»، نقلاً عن بيانات «سي بي آي إنسايتس». كما ضمت القائمة «كيتوبي» الإماراتية للمطابخ السحابية بقيمة 1.55 مليار دولار، و«تابي» الإماراتية بقيمة 1.5 مليار دولار، وشركة الخدمات التكنولوجية الإماراتية «أندلوسيا لابس»، ومجموعة «دوبيزل» للإعلانات المبوبة بقيمة مليار دولار لكل منهما. تجدر الإشارة إلى أن عدد شركات اليونيكورن حول العالم وصل إلى 1200 شركة، وتصدرت قائمة الشركات الناشئة التي حصلت على أعلى تقييم حتى نهاية 2024، «بايت دانس»، التي تأسست في الصين عام 2017.

إنجازات متواصلة وريادة عالمية

1
ترتيب الدولة في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال 2023 - 2024

1
ترتيب الإمارات في 12 مؤشراً من أصل 13 شملها التقرير العالمي

المصدر: «بلومبيرغ» غرافيك: حسام الحوراني البيان

1000
شركة ناشئة في الإمارات 5 منها «مليارية»

1.5
مليار دولار استثمرتها «مايكروسوفت» في «جي 42» لتطوير الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية

20
شركة «يونيكورن» تستهدف الإمارات اجتذابها بحلول 2031

122
نشاطاً اقتصادياً اعتمدتها الدولة للتملك الكامل للمستثمرين الأجانب

30
شركة «يونيكورن» تعمل بقطاعات السفر والسياحة والتجارة والخدمات اللوجستية تستهدف دبي إنشاءها بحلول 2033

1200
إجمالي عدد شركات اليونيكورن حول العالم بنهاية 2024

ريادة

مبادرات داعمة للشركات الناشئة والمتوسطة

اعتمدت الإمارات فتح 122 نشاطاً اقتصادياً للتملك بنسبة تصل إلى 100% للأجانب منتصف عام 2019، حيث أصبحت قطاعات مثل الزراعة والصناعات التحويلية والطاقة المتجددة والتجارة الإلكترونية والنقل والفنون والتشييد والترفيه وغيرها متاحة بنسبة 100% للاستثمار الأجنبي.

ومن المبادرات الداعمة للشركات الناشئة والمتوسطة أيضاً «موطن ريادة الأعمال»، المشروع الوطني المتكامل والفريد من نوعه الذي أطلقته وزارة الاقتصاد عام 2021، لتطوير بيئة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية في الإمارات، والذي يقوم على أكبر سلسلة شراكات بين القطاعين الحكومي والخاص. وجاء هذا المشروع بهدف إحداث نقلة نوعية في عوامل جذب ومناخ عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة، وغرس ثقافة ريادة الأعمال لدى الأجيال الحالية والمقبلة، وتمكين رواد الأعمال المواطنين في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتوفير جميع الممكنات لنجاح مشاريعهم، بما ينسجم مع رؤية الدولة لقطاع ريادة الأعمال باعتباره أحد الرهانات الحقيقية المعوّل عليه في بناء نموذجها الاقتصادي الجديد ويدعم استدامته وتنافسيته عالمياً.

ووفقاً للتقرير الذي تم الإعلان عنه في مارس 2024، تتبوأ الإمارات المرتبة الأولى عالمياً في تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2023 - 2024، حيث سجلت الدولة معدل 7.7 وهو رقم قياسي يتم تسجيله للمرة الأولى في تاريخ التقرير منذ إطلاقه، متفوقة على العديد من الاقتصادات المتقدمة، كما تم تصنيف الدولة بأنها أفضل مكان لبدء وممارسة الأعمال التجارية الجديدة على مستوى العالم. وحصلت الإمارات على المركز الأول عالمياً في 12 مؤشراً من أصل 13 شملها التقرير، وهي تمويل المشاريع الريادية، وسهولة الوصول إلى التمويل، وسهولة دخول الأسواق، والبنية التحتية التجارية والمهنية، والبحث والتطوير ونقل المعرفة، والأنظمة والتشريعات المرنة، والبرامج الحكومية الريادية، والسياسات والبرامج الحكومية الداعمة، والسياسة الحكومية المرتبطة بالضرائب والبيروقراطية، وتعليم ريادة الأعمال في المدارس، وتعليم ريادة الأعمال في الجامعات، والمعايير الثقافية والاجتماعية. وتستمر الإمارات في تسريع وتيرتها التنموية من خلال المبادرات الحكومية مثل «هب 71» في أبوظبي، و«مؤسسة دبي للمستقبل»، و«شراع» في الشارقة.

ريادة إماراتية في الذكاء الاصطناعي والميتافيرس

عمار المالك:
ملتزمون بمواصلة توفير البيئة الحاضنة والداعمة لشركات التكنولوجيا

أبوظبي - سامح الليثي

تخطو الإمارات خطوات سريعة نحو الريادة إقليمياً وعالمياً في التحول نحو مستقبل الرقمنة والتكنولوجيا، وذلك في ظل خططها الاستراتيجية لتعزيز الاستثمارات الناجحة في قطاعات الذكاء الاصطناعي وأنظمة الروبوتات والميتافيرس.

ووفق مختصين في قطاع الرقمنة والذكاء الاصطناعي، تشير الدراسات السوقية المتخصصة إلى حدوث نقلة نوعية للدولة على صعيد تعزيز إسهام قطاعات تقنيات المستقبل في اقتصادها المحلي متضمنة التحول نحو عصر الروبوتات وتعزيز قوة الاقتصاد الرقمي، لافتين إلى ما حققته الدولة من خطوات متسارعة في تحفيز حركة الاستثمار والعوائد المالية من تلك القطاعات مستفيدة بشكل واضح مما حققته البنية التحتية الرقمية لها من تطور وجهوزية وتحول مسبق نحو متطلبات المستقبل.

الذكاء الاصطناعي

ومن المنتظر أن ترفع الإمارات حصة إسهام قطاع الذكاء الاصطناعي في اقتصادها المحلي لتصل إلى ما يتجاوز 350 مليار درهم في نهاية السنوات الخمس المقبلة، وفق مؤسسات بحثية وفي مقدمتها تقرير صادر عن شركة «بي دبليو سي ميدل إيست» وبحصة تجاوز 14% من ناتجها المحلي ضمن رؤية الإمارات السباقة التي طبقتها منذ عدة سنوات لتعزيز انتشار تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

وتشهد بيئة الأعمال المحلية فتح مجالات جديدة لتأسيس الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي بما يوفر أرضاً خصبة لاستثمار رؤوس الأموال نحو المشاريع المبتكرة في هذا المجال، ولا سيما مع المحفزات المحلية بين إمارات الدولة لجذب ذلك النوع من الاستثمارات.

ووفق مؤشرات حديثة لتراخيص الشركات المسجلة لدى وزارة الاقتصاد، هناك حالياً عدد متنامٍ من الشركات العاملة بهذا القطاع المتطور منها نحو 200 شركة مسجلة محلياً في أنشطة مباشرة كتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي وخدمات التدريب على تلك الأنظمة، إلى جانب تجارة الروبوتات، بينما تتنوع الشركات الأخرى في أنشطة البحث والتطوير بالواقع الافتراضي والأجهزة المرتبطة بها وصناعة نظم المحاكاة الإلكترونية وتطوير نظم الذكاء الاصطناعي والتدريب في مجال الروبوتات.

عمار المالك

اقتصاد رقمي

وأكد عمار المالك، مدير مدينة دبي للإنترنت، ضرورة تعزيز الجهود لدفع عجلة الاقتصاد الرقمي بما يتماشى مع مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية D33 التي تركز أولوياتها على تقنيات المستقبل وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي.

وشدد عمار المالك لـ«البيان» على الالتزام بمواصلة توفير البيئة الحاضنة والداعمة لشركات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتعزيز الاستثمارات بشكل مباشر في قطاعات المستقبل تلك بما يدعم مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة استكمالاً للنمو الذي شهدته عدد من الشركات المسجلة في المدينة بتلك القطاعات المتقدمة.

ووضعت الإمارات نفسها بشكل قوي على خريطة مجال الابتكار وتعزيز زخم سوق الأصول الافتراضية وخاصة بمبادرات قيادية تبنتها كل من دبي وأبوظبي تفتح مجالات جديدة أمام المستثمرين ورؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستفادة من الاقتصاد الافتراضي.

وتتصدر تلك المبادرات: استراتيجية دبي للميتافيرس الهادفة إلى جعل الإمارة بشكل خاص والدولة بشكل عام مركزاً عالمياً للاقتصاد الافتراضي والاستثمارات الرقمية بإضافة نحو 15 مليار درهم إلى الاقتصاد المحلي وأكثر من 40 ألف فرصة عمل افتراضية في نهاية سنة 2030 متضمنة بيئة خصبة لربط الاقتصاد الافتراضي بالقطاعات الأساسية للاستثمار مثل القطاع العقاري وتحفيز الطلب على العقارات الرقمية ومنها المكاتب الافتراضية، ومتاجر التجارة الإلكترونية، وأماكن الترفيه الافتراضي.

ويسهم ذلك، وفق الخبراء، في وجود العلامات التجارية الفاخرة والفنادق ومنظمي الفعاليات، إلى جانب أنشطة السياحة الافتراضية وتجارب المستخدمين المسبقة للسياحة الفعلية.

350
مليار درهم إسهام الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد المحلي في 5 سنوات

14 %
الحصة المتوقعة للذكاء الاصطناعي في الناتج المحلي بنهاية 2030

15
مليار درهم تضيفها استراتيجية دبي للميتافيرس إلى الاقتصاد المحلي

42 %
النمو السنوي في سوق البلوكتشين بالإمارات مدفوعاً بمبادرات حكومية

200
شركة مسجلة محلياً تعمل في الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتكنولوجيا المتقدمة

31 %
نمو سوق العقارات عبر تقنيات الميتافيرس في 3 سنوات

تكنولوجيا

العقار الافتراضي .. نقلة نوعية بدعم التحول التكنولوجي

قال علي حسن، الرئيس التنفيذي لشركة «إيفست»، إن سوق العقارات الافتراضي يلقى طلباً واضحاً في الإمارات، ولا سيما في دبي، من قبل المستثمرين كونه يحقق لهم فكرة الاستثمار من بعد، مستفيدين بشكل واضح من النقلة التكنولوجية الضخمة التي تتمتع بها الدولة، متضمنة في ذلك العقارات كافة المتاحة للمستثمرين وفرصة الشراء حسب نوع العقار المطلوب مثل الفلل والشقق السكنية والمكاتب.

وأضاف أن بحوث السوق تؤكد نمو سوق العقارات عبر تقنيات الميتافيرس بمعدل سنوي 31% في السنوات الثلاث المقبلة مع زيادة حركة العرض، فتسعى الكثير من الشركات إلى بناء مجتمعات استثمارية خاصة بها، كما أن تطور وانتشار محافظ المدفوعات الرقمية والعملات الافتراضية بشكل واضح محلياً يدعم ذلك بشكل قوي. وأكد أهمية التحول الرقمي المتسارع في البنية التكنولوجية داخل الإمارات نحو سلاسل البلوكتشين والتي تعد إطاراً سلساً لتداول واستثمار الأصول الافتراضية مثل العملات المشفرة، فتوفر عدداً من الجهات التنظيمية، كسوق أبوظبي العالمي ومركز دبي للسلع المتعددة، بيئة سلسة وآمنة لتلك المعاملات، بما يزيد من انتشارها. ووفق تقرير حديث صدر عن مؤسسة «MarkNtel Advisors»، من المتوقع أن ينمو حجم سوق البلوكتشين في الإمارات بمعدل نمو سنوي يبلغ 42% في السنوات الخمس مدفوعاً بسياسات الدولة والمبادرات الحكومية والهيئات التنظيمية في الإمارات المحفزة نحو المنظومة الرقمية المستقبلية ومنها استراتيجية الإمارات للبلوكتشين التي أطلقتها من عدة سنوات والتي تستهدف تحويل 50 % من المعاملات الحكومية الرقمية للمنظومة المتطورة، إلى جانب استراتيجية دبي أولَ وجهة تعمل بمنظومة سلاسل الكتل المتطورة بطاقتها الكاملة إضافة إلى الجهود المحلية والخطط الرامية لتشجيع الشركات الناشئة على التركيز على تكنولوجيا البلوكتشين بتشجيع المستثمرين المحليين ومن الدول الأجنبية على الاستثمار ثم تعزيز نمو السوق في الدولة.

علي حسن

إشادة بجاهزية الإمارات لمواجهة التحديات ودورها في تعزيز التعاون الدولي

مسؤولون: تصاعد الأزمات الاقتصادية ومخاطر التغير المناخي والأمن السيبراني تتطلب تضافر الجهود عالمياً

فيصل لطفي

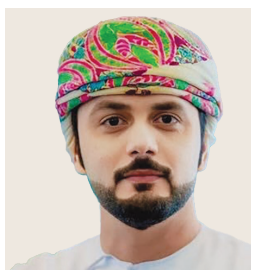
يونس الشيزاوي

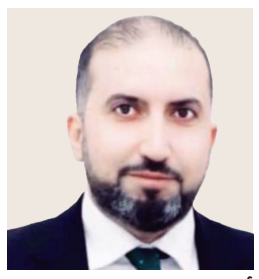
أشرف الراعي

دبي - نورا الأمير ومريم العلي

حققت دولة الإمارات خطوات كبرى في مجال الاستعداد للمستقبل، والتعامل مع تحدياته الطارئة باعتبارها فرصاً سانحة للتطوير، وذلك من خلال تطبيق مقومات البيئة الذكية، وكانت دبي بوجه خاص نموذجاً رائداً على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، في مجال التعامل الكفؤ مع الأزمات. وقد حظيت تجربة الإمارات بالتعامل مع الحالات الطارئة بإشادة كبيرة، مع تأكيد الخبراء على أهمية تعزيز التعاون الدولي في التعامل مع هذه الحالات.

ويعد تعامل الإمارات مع جائحة «كوفيد 19»، والأمطار الغزيرة العام الماضي، التي عرفت بـ«الهدير»، دليلاً على كفاءة البنية التحية والرقمية وسلامة وصحة التوجه في تجاوز الأزمات الطارئة.

وتحرص الإمارات بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، على توسيع نطاقات التعاون مع مختلف دول العالم بما يخدم الإنسانية بأسرها.

ومثلت أزمة جائحة «كوفيد 19»، لحظة تاريخية فارقة لدولة الإمارات، التي وضعت خططاً استراتيجية للتصدي على اعتبار أن الجائحة فرصة سانحة لإحداث تغير إيجابي للاستعداد للمستقبل.

ووضعت الدولة استراتيجية لما بعد الجائحة، لتعزيز جاهزية كافة القطاعات الحكومية ومن ثم تحقيق التعافي السريع، عبر التركيز على قطاعات الأمن الغذائي والصحة والتعليم والصناعة لتكون ضمن أولويات خطط التنمية الاقتصادية المستدامة للأعوام القادمة. وحرصت الدولة بالتوازي مع جهودها لمحاربة الجائحة محلياً على مد يد العون للعالم، وتصدرت الأكثر تقديماً للمساعدات الطبية والإغاثية لـ 47 دولة. وكانت دبي بدأت اعتماد آليات التعامل مع الظروف الطارئة، بالتزامن مع القمة العالمية للحكومات قبل عامين، وكان تطوير مؤسسة دبي للمستقبل، بالتعاون مع برنامج دبي للتميز الحكومي، وصولاً إلى استحداث «مؤشر دبي للجاهزية للمستقبل»، من أبرز ثمار تلك القمة. ويستهدف المؤشر رصد وتقييم مدى استعداد الجهات الحكومية في دبي للمتغيرات والتحديات المستقبلية، وفق 5 محاور رئيسية و66 مؤشراً فرعياً.

ويجري العمل على تقييم أداء الجهات الحكومية المشاركة في مؤشر دبي للجاهزية للمستقبل ضمن أنشطة التقييم التي ينفّذها برنامج دبي للتميز الحكومي.

جهود جبارة

وبذلت مؤسسات الإمارة جهوداً جبارة، خلال موجة الأمطار العام الماضي، وانطلقت خطة عمل شرطة دبي، وفق 3 مرتكزات تضمنت التنبؤ والتعامل والتعافي، حيث أصدرت في هذا الإطار تحذيرات من مركز المرونة في 14 موقعاً حيوياً بالإمارة منها شارعا محمد بن زايد والإمارات. كما حددت الشرطة 46 موقعاً، تنبأت بتضررها من تجمعات الأمطار، بالإضافة إلى الشرايين الحيوية للحركة، ما ساهم في إعادة الحركة لها بشكل سريع.

وعقدت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات، العام الماضي 66 اجتماعاً، تطرقت فيها إلى أهمية تقييم مدى جاهزية مؤسسات الدولة للمستقبل.

كما نفذت بلدية دبي مشروعات استهدفت المناطق الحيوية الـ 14 بالإمارة، ونجحت من خلالها في زيادة الطاقة الاستيعابية لشبكة تصريف المياه، فيما وفرت هيئة الطرق والمواصلات مضخات محمولة في 22 موقعاً لسحب المياه المتراكمة.

وقال فيصل عيسى لطفي، وكيل وزارة مساعد للشؤون القنصلية بوزارة الخارجية، إن دور وزارة الخارجية في حماية مواطنيها بالخارج اعتمد خلال جائحة «كوفيد 19» على توظيف كافة مواردها لإدارة الأزمة، موضحاً أن الوزارة اعتمدت على آليات تدخل سريعة عبر سفاراتها وبعثاتها الدبلوماسية، شملت خطط إجلاء استباقية، وتقديم الإرشادات الوقائية، والتنسيق مع الجهات المعنية لضمان عودة المواطنين بأمان. كما فعّلت الوزارة خدمة «تواجدي» لضمان متابعة أوضاع المواطنين في الخارج، وعززت التواصل مع الطلبة الإماراتيين المبتعثين، وأطلقت مبادرة «لا تشلون هم» لحماية أعضاء البعثات الدبلوماسية. وأضاف لطفي أن الدولة وفرت لقاحات لمواطني الدولة في الخارج، وطبيباً عن بعد لتلبية متطلباتهم الصحية واللوجستية خلال مراحل الإجلاء، كما نسقت الوزارة عمليات إجلاء جوي وبري، شملت أكثر من 4 آلاف مواطن ومرافقيهم من أكثر من 60 دولة، في تعاون وثيق مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث والجهات الأخرى.

من جهته، قال خبير الأرصاد الجوية العُماني، يونس الشيزاوي، إن «منخفض المطير» الذي شهدته عُمان، والمعروف بـ«الهدير» في الإمارات، يعد مثالاً على التلاحم والتنسيق الإقليمي بين البلدين. وأوضح أن التحذيرات المبكرة والتحديثات المستمرة كانت جزءاً أساسياً من الجهود المشتركة التي ساعدت في الحد من التأثيرات السلبية. وأكد أن هذا النوع من التنسيق يعزز من قدرة البلدين على الاستجابة الفعّالة للتحديات المناخية، ويعكس عمق العلاقات الأخوية بينهما.

> الذكاء الاصطناعي يوفر أدوات تحليل متقدمة لصنع القرار

> تصاعد الجرائم الإلكترونية تحدٍ قانوني يستدعي تبادل المعلومات وتعزيز الأمن السيبراني العابر للحدود

وقال أستاذ القانون الرقمي الأردني الدكتور أشرف الراعي، إن العالم يشهد تحديات متسارعة تتطلب استجابة جماعية، حيث لم تعد الأزمات الاقتصادية والتغير المناخي والأمن السيبراني قضايا محلية، بل أصبحت ذات طابع عالمي يتطلب تكاتف الحكومات.

وأضاف: «في هذا السياق، تشكل القمة العالمية للحكومات في دبي منصة استراتيجية لتعزيز التعاون الدولي، حيث تناقش الحكومات الحلول التقنية والتنظيمية لمواجهة التحديات، انطلاقاً من أن التكنولوجيا أصبحت اليوم محور هذا التعاون؛ إذ يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات تحليل متقدمة لصنع القرار، بينما يفرض تصاعد الجرائم الإلكترونية تحدياً قانونياً يستدعي تبادل المعلومات وتعزيز الأمن السيبراني العابر للحدود، مما يتطلب اتفاقيات دولية».

كما قال إن «التوسع في استخدام التكنولوجيا يفرض على الحكومات تطوير أطر تشريعية مشتركة لضمان التوازن بين الابتكار والحماية القانونية، كما أن التحول الرقمي يتطلب تنظيماً قانونياً دقيقاً لحماية البيانات الشخصية، وضمان الشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي، ومكافحة الجرائم المالية الرقمية التي باتت تهدد الاقتصاد العالمي». وأشار إلى أن العملات الرقمية مثلاً تحتاج إلى توافق قانوني دولي لمنع استخدامها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بينما يتطلب الأمن السيبراني اتفاقيات تعاون ملزمة بين الدول لضمان استجابة سريعة للهجمات الإلكترونية المتزايدة.

وأكد الراعي أن دبي، باحتضانها لهذه القمة، تؤكد مكانتها كمركز عالمي للحوكمة الرقمية والاستشراف المستقبلي؛ حيث تجمع صناع القرار لمناقشة قضايا مهمة في ظل التطورات التقنية مع مناقشة أهمية استفادة المجتمعات من الابتكار دون مخاطر قانونية أو اقتصادية، مع البحث في مستقبل التعاون الحكومي الذي يعتمد على التنظيم الذكي للتكنولوجيا، وهو ما يشير إلى وجود إرادة قوية من قبل القيادة الرشيدة في دولة الإمارات لصياغة سياسات رقمية موحدة تدفع بالعالم نحو نموذج أكثر استدامة وأماناً في ظل الثورة الرقمية المتسارعة.

تحديات جسيمة

وقال الدكتور طارق فهمي أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بمصر، إن المخاطر والتحديات التي تواجه المنظومة الإقليمية والدولية والحكومات، كتعطل الاتصالات وتوقف خطوط النقل اللوجستي تعتبر تحديات جسيمة وتحتاج إلى بيانات ومعلومات وتنسيق في المواقف والتوجهات لمجابهتها ووضع الآليات للتعامل معها.

وأضاف: «الإشكالية أيضاً ليست في نوع التحديات والتهديدات، بل بحجم التنسيق والجهود التي يجب بذلها على نطاق كوني».

مكانة

دبي تتصدّر مدن المنطقة في التحول إلى البيئة الذكية

الإمارة عاصمة الشرق الأوسط الرقمية

تحتل دبي اليوم الصدارة في مجال التحوّل إلى البيئة الذكية، بين مدن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما أهّلَها، لتكون عاصمة الشرق الأوسط الرقمية.

وتتعدد الخدمات الذكية المُقدمة بحكومة دبي، تأتي في صدارتها نظم تخطيط الموارد الحكومية، وخدمات التواصل والتراسل الحكومي، وتطبيق الموظف الذكي، والهوية الرقمية، وتطبيق المورّد الذكي، فضلاً عن التطبيقات المتاحة لجمهور المتعاملين والتي تفتح لهم المجال أمام نطاق واسع من الخيارات لإتمام معاملاتهم والحصول على العديد من الفرص التي توفر لهم مميزات كبيرة، من بينها إتمام المعاملات الحكومية عن بعد.

البيان

القمة العالمية للحكومات 2025

الثلاثاء 12 شعبان 1446 | 11 فبراير 2025 | العدد 16303

www.albayan.ae | @albayannews

12 عاماً في صناعة وتصميم المستقبل

رسخت القمة العالمية للحكومات خلال 12 عاماً مكانتها كأضخم وأهم حدث عالمي لصناعة وتصميم المستقبل، وذلك تجسيداً لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الهادفة إلى تحقيق التكاتف الدولي وتوحيد الجهود على رؤى واضحة وإيجابية لبناء المستقبل الأفضل للبشرية، وأسهمت القمة عبر دوراتها المتتالية في تعزيز المعارف الحكومية، وصياغة توجهات جديدة تمكن الحكومات من مواكبة التحولات في عالم متغير.

الدورة الحالية 2025:

30+ رئيس دولة وحكومة

140+ وفداً حكومياً

6000+ مشارك

21 منتدى

80+ منظمة دولية وإقليمية

30 تقريراً

200+ جلسة وورشة عمل تفاعلية

400+ وزير مشارك

300+ متحدث

30+ طاولة مستديرة واجتماعاً وزارياً

القمة العالمية للحكومات 12

جوائز دولية: 5

- جائزة أفضل معلم في العالم
- جائزة التميز الحكومي العالمي
- الجائزة العالمية لأفضل التطبيقات الحكومية
- جائزة ابتكارات الحكومات الخلاقة
- جائزة أفضل وزير في العالم

ريادة واستشراف من أجل بناء مستقبل أفضل للبشرية:

2013 انطلاق الدورة الأولى من القمة عبر حوار وطني مفتوح

2014 طرح طرق جديدة لاستخدام التكنولوجيا للارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية

2015 انتقال القمة من ريادة الخدمات الحكومية إلى استشراف المستقبل لتصبح أكبر تجمع حكومي سنوي في العالم

2016 تحول القمة من حدث سنوي إلى مؤسسة عالمية تعمل على مدار العام

2017 عشر محطات جديدة في أجندة القمة

2018 ابتكار حلول فعالة للتحديات العالمية

2019 ثلاث دول ضيوف شرف بدلاً من دولة واحدة في الدورات الماضية

2021 إعداد تقرير استشرافي يشمل 21 أولوية لحكومات العالم في 2021

2022 قمة استثنائية تم تنظيمها في «إكسبو 2020 دبي» وتزامن عقدها مع بدء تعافي العالم من «كوفيد19»

2023 إضافات نوعية وأجندة ثرية بحضور دولي قياسي تمثل في مشاركة 10 آلاف صانع قرار

2024 القمة ترسخ مكانتها كأكبر تجمع حكومي عالمي لاستشراف المستقبل، استضافت أكثر من 4000 متخصص من 140 حكومة و85 منظمة دولية و700 شركة عالمية ونخبة من الفائزين بجائزة نوبل.

محاور رئيسية: 6

1. الحوكمة الفعالة والمسؤولية
2. الاقتصاد العالمي وتمويل المستقبل
3. مرونة المدن ومواجهة الأزمات والمناخ
4. مستقبل البشرية وتطوير القدرات
5. تحولات الصحة العالمية
6. الآفاق المستقبلية

البيان إعداد: وائل نعيم - غرافيك: حسام الحوراني